هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الدوحة – قطر

البيانات المالية

وتقرير مدقق الحسابات المستقلّ

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الفهرس **صفحة**

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ	--
بيان المركز المالي	١
بيان الدخل الشامل	٢
بيان التدفقات النقدية	٣
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥-٣٣

ديلويت أند توش - فرع قطر
بناية البنك الأهلي - المركز الرئيسي
شارع سحيم بن حمد
منطقة السد
ص. ب ٤٢١
الدوحة - قطر

هاتف: ٤٤٢٤١١١٢ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٤٢٢١٢١ ٩٧٤+
www.deloitte.com

ديلويت.

ق. ر ٩٩-٨

RN: ٥٦٦/JK/FY٢٠٢٣

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ

السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام
هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") التي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الدخل الشامل، و بيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية ومن ضمنها ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن هيئة التنظيم وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين الصادرة في "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية لهيئة التنظيم في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكوّن المعلومات الأخرى من التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث إننا لا نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ (تتمة)
معلومات أخرى (تتمة)

في ما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا بالاطّلاع على المعلومات الأخرى عند توفّرها، وبذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتّضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

عند قراءتنا لمعلومات التقرير السنوي لهيئة التنظيم، وإذا ما خَلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والاحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرارية، والإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوِ الإدارة تصفية هيئة التنظيم أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا بالحصول على تأكيد معقول في ما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر تلك الأخطاء جوهرية، مجتمعة أو منفردة، في ما إذا كان يُتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية.

كجزءٍ من عملية التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحتفظ بالشك المهني خلال عملية التدقيق، كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلّة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطورة عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشتمل الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو سوء تمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الاطّلاع على نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتّبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدّة من قبل الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بهيئة التنظيم إلى توقف أعمال هيئة التنظيم على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

كما أننا نتواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا. برأينا أيضاً، إن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد استحصلنا على جميع المعلومات و الاستفسارات الضرورية لعملية التدقيق. بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، نحن لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ خلال العام، والتي قد يكون لها تأثير سلبي يؤثر بشكل جوهري على نشاط هيئة التنظيم أو على مركزها أو أدائها المالي.

الدوحة – قطر

٢٩ مارس ٢٠٢٣

عن **ديلويت آند توش**

فرع قطر

مدحت صالحة

شريك

ترخيص رقم ٢٥٧

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
أثاث ومعدات	٤	٩٠	٧١
موجودات غير ملموسة	٥	٤٨٨	٥٠٤
حق استخدام موجودات	٦	١,١١١	١,١٠٤
مبلغ مستحقّ من أطراف ذات علاقة	٧	٧,٣١٦	٦,١١٤
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٩,٠٠٥	٧,٧٩٣
الموجودات المتداولة			
ذمم مدينة ومدفوعات مسبقة	٧	٤,٩٩٦	٢,٧٥٠
النقد و ما يعادله	٨	٣٨,٢٥٨	٣٦,١١٦
إجمالي الموجودات المتداولة		٤٣,٢٥٤	٣٨,٨٦٦
إجمالي الموجودات		٥٢,٢٥٩	٤٦,٦٥٩
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الاحتياطي العام	٩	٢٤,٥١٢	٢٢,٠٤٣
الفائض المتراكم	٩	٩,٥٣٠	٩,٣٩٤
إجمالي حقوق الملكية		٣٤,٠٤٢	٣١,٤٣٧
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مطلوبات الإيجار	٦	٥٠	١٠٠
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٠	٧,١٩٢	٦,١١٤
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		٧,٢٤٢	٦,٢١٤
المطلوبات المتداولة			
مطلوبات إيجار	٦	١,٠٧٨	١,٠٤٤
ذمم دائنة ومستحقات	١١	٩,٨٩٧	٧,٩٦٤
إجمالي المطلوبات المتداولة		١٠,٩٧٥	٩,٠٠٨
إجمالي المطلوبات		١٨,٢١٧	١٥,٢٢٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٥٢,٢٥٩	٤٦,٦٥٩

تمّت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل الموقّعين أدناه نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٢.

مايكل راين
المدير التنفذي

فاطمة المير
المدير المالي

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
29 MAR 2023
Signed for Identification Purposes Only

تشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

	إيضاحات	٢٠٢٢ ألف دولار أمريكي	٢٠٢١ ألف دولار أمريكي
الإيرادات			
غرامات مالية	١٢	–	٢٤١
إيرادات رسوم		١,٥٥٤	١,٤٨٠
إيرادات فوائد		٦٣٣	٤٣٤
إيرادات أخرى		١٥	٣٢
إجمالي الإيرادات		٢,٢٠٢	٢,١٨٧
المصاريف			
رواتب ومصاريف أخرى ذات صلة		(٣٣,٠٧٩)	(٣١,٥٦٨)
مصاريف عمومية وإدارية	١٣	(٤,٩٩٦)	(٤,٠٠٨)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		(٨٩٧)	(٥٥٩)
مخصص خسائر للموجودات المالية	١٦	(٧)	(٣)
تكلفة تمويل تتعلق بمطلوبات الإيجار		(٤٥)	(٩٣)
إجمالي المصاريف		(٣٩,٠٢٤)	(٣٦,٢٣١)
نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية		(٣٦,٨٢٢)	(٣٤,٠٤٤)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٤٢,٢٢٧	٣٩,٤٨١
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٥,٤٠٥	٥,٤٣٧

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
29 MAR 2023
Signed for Identification
Purposes Only

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢ ألف دولار أمريكي	٢٠٢١ ألف دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية		(٣٦,٨٢٢)	(٣٤,٠٤٤)
تعديلات:			
استهلاك أثاث ومعدات	٤	٢٢	٢٠
استهلاك حق استخدام الموجودات	٦	١,٧١٨	١,٦٦٥
إطفاء موجودات غير ملموسة	٥	٦٢	٦٠
مخصص خسائر للموجودات المالية	١٦	٧	٣
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		١,٦٨٤	١,٥٣٥
شطب الموجودات		٥٠	--
ربح من استبعاد أثاث ومعدات		–	(١٨)
إيرادات فوائد		(٦٣٣)	(٤٣٤)
تكلفة التمويل		٤٥	٩٣
		(٣٣,٨٦٧)	(٣١,١٢٠)
التغيّرات في رأس المال العامل:			
ذمم مدينة ومدفوعات مسبقة		(٢,٠٠٤)	(١,٠٨٣)
ذمم دائنة ومستحقات		٧٢٣	٣٥٤
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣٥,١٤٨)	(٣١,٨٤٩)
الفوائد المستلمة		٣٥٨	٥٧٦
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	١٠	(٤٩٤)	(٢٥٩)
تكلفة التمويل المدفوعة		(٤٥)	(٩٣)
التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣٥,٣٢٩)	(٣١,٦٢٥)
أنشطة الاستثمار			
شراء أثاث ومعدات	٤	(٤١)	(٧٠)
عائدات من بيع أثاث ومعدات		–	١٨
شراء موجودات غير ملموسة	٥	(٩٦)	(٣٥٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(١٣٧)	(٤١٠)
أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة	٢	٤٢,١٥٦	٣٨,٤٢٧
سداد مطلوبات الإيجار	٦	(١,٧٤١)	(١,٦٥٤)
السداد لوزارة المالية		(٢,٨٠٠)	–
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		٣٧,٦١٥	٣٦,٧٧٣
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		٢,١٤٩	٤,٧٣٨
النقد وما يعادله في بداية السنة		٣٦,١٩٢	٣١,٤٥٤
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٨	٣٨,٣٤١	٣٦,١٩٢

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
29 MAR 2023
Signed for Identification Purposes Only

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	الاحتياطي العام	الفائض المتراكم	إجمالي حقوق الملكية
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٢٢,٠٤٣	٣,٩٥٧	٢٦,٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	٥,٤٣٧	٥,٤٣٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٢,٠٤٣	٩,٣٩٤	٣١,٤٣٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	٥,٤٠٥	٥,٤٠٥
رد الأموال إلى وزارة المالية	–	(٢,٨٠٠)	(٢,٨٠٠)
تحويل إلى الاحتياطي العام	٢,٤٦٩	(٢,٤٦٩)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢٤,٥١٢**	**٩,٥٣٠**	**٣٤,٠٤٢**

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
29 MAR 2023
Signed for Identification
Purposes Only

تشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

١. الأنشطة

تمّ إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لكي تسهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. إن مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال هي هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن حكومة قطر.

تتولّى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الهيئة الرقابية المستقلّة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تمارس أعمالها في مركز قطر للمال. والعنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلّق هذه البيانات المالية فقط بإيرادات ومصاريف وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمّت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٢.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة تنظيم مركز قطر للمال على الاعتمادات من حكومة دولة قطر لتمويل أنشطتها ونفقاتها التشغيلية الرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اعتمادات مالية بمبلغ ٤٢,١٥٦ ألف دولار أمريكي (٢٠٢١: ٣٨,٤٢٧ ألف دولار أمريكي)، بما فيها اعتمادات مستلمة مقدماً بمبلغ ٢,٦٧٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢١: ١,٥٩١ ألف دولار أمريكي). بعد التعديلات على حركة الاعتمادات الحكومية المستلمة مقدماً والمستحقة الاستلام بمبلغ ٧,٤٦٩ ألف دولار أمريكي (٢٠٢١: ٦,٣١٣ دولارات أمريكي)، تم الاعتراف بمبلغ ٤٢,٢٢٧ ألف دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٣٩,٤٨١ ألف دولار أمريكي).

يحق لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، ولذلك فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

١.٣ أسس الإعداد

بيان الامتثال

تمّ إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتطلبات المعمول بها في قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

تمّ إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري. ومع ذلك، فقد تمّ عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي، وهي عملة العرض لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حيث تمّ إنشاء هيئة تنظيم مركز قطر للمال لتنظيم التصاريح والإشراف على الشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات مالية في مركز قطر للمال أو منه.

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فقد تمّ تحويل الأرصدة والمعاملات بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف الثابت البالغ ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقرّبة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٢.٣ تغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتّسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية الصادرة مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC").

١.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي	١ يناير ٢٠٢٢

تهدف التعديلات إلى تحديث المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٨ بدلاً من إطار عام ١٩٨٩. كما أنها تضيف متطلب إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)، بالنسبة للالتزامات الواقعة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)، أن يقوم المشتري بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) لتحديد ما إذا كان هناك التزام حالي في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستكون ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١)، يطبق المشتري تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١) "الضرائب" لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي ينشأ عنه التزام بدفع الضريبة قد حدث بحلول تاريخ الاستحواذ.

أخيرًا، تضيف التعديلات بيانًا صريحًا بأن المشتري أو المستحوذ لا يعترف بالموجودات المحتملة التي تم الاستحواذ عليها في عملية اندماج الأعمال.

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

١.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) – العقود الممكن خسارتها – تكلفة تنفيذ العقد تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكوّن التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من كلّ من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة أو المواد) وتخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (من الأمثلة على ذلك تخصيص رسوم الاستهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد). تنطبق التعديلات على العقود التي لم تفِ المنشاة بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً، على أن لا يتم تعديل الأرصدة المقارنة. بدلاً من ذلك، يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئيًا كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدّورة أو عنصر آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء في تاريخ التطبيق المبدئي.	١ يناير ٢٠٢٢، يُسمح بالتطبيق المبكر
دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير: *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١): اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة* يوفر التعديل إعفاءًا إضافيًا للشركة التابعة التي تعتمد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة بعد الشركة الأم في ما يتعلق بمحاسبة فروق سعر الصرف التراكمية. نتيجة لهذا التعديل، يمكن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء في المعيار الدولي للتقارير المالية ١: د ١٦ (أ) أن تختار قياس فروق سعر الصرف التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم تضمينها في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم، على أساس تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد وتأثيرات اندماج الأعمال التي استحوذت فيها الشركة الأم على الشركة التابعة. يتوفر خيار مماثل لشركة زميلة أو مشروع مشترك يستخدم الإعفاء في المعيار الدولي للتقارير المالية ١: د ١٦ (أ).	١ يناير ٢٠٢٢، يُسمح بالتطبيق المبكر

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

١.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (تتمة)
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): الأدوات المالية – رسوم "١٠ في المائة" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "١٠ في المائة" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، فإن المنشأة تشمل فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل أي من المنشأة أو المقرض نيابة عن الآخر. يتمّ تطبيق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والتبادلات التي تحدث في التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة أو بعد هذا التاريخ.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): عقود الإيجار

يزيل التعديل الرسم التوضيحي لسداد تحسينات العقارات المستأجرة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١): الزراعة

يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي أن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يؤدي ذلك إلى مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (٤١) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣)، لقياس القيمة العادلة باستخدام تدفقات نقدية متسقة داخليًا مع معدلات الخصم، وتمكين المُعدّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدّلات الخصم قبل خصم الضرائب أو ما بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل قياس للقيمة العادلة.

يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي، أي لقياسات القيمة العادلة في التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة أو بعد هذا التاريخ.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود

١ يناير ٢٠٢٢، يُسمح بالتطبيق المبكر

تحظر التعديلات الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي متحصلات من بيع البنود التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحًا للاستخدام، أي المتحصلات أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل فيه بالطريقة التي قصدتها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بمتحصلات المبيعات هذه والتكاليف ذات الصلة في الربح أو الخسارة. تقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) – المخزون.

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

١.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود (تتمة)	١ يناير ٢٠٢٢، يُسمح بالتطبيق المبكر

توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح". يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الآن تقييم الأداء الفني والمادي للأصل بحيث يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، أو تأجيرها للآخرين، أو لأغراض إدارية.

إذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل، يجب أن تفصح البيانات المالية عن مبالغ المتحصلات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة وتلك التي تتعلق ببنود منتجة ليست من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة، وأي بند (بنود) متسلسلة يتضمن بيان الدخل الشامل هذه المتحصلات والتكلفة.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم إحضارها إلى الموقع والحالة اللازمة لها لتكون قادرة على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات بشكل أولي.

يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدّورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في بداية تلك الفترة الأولى المعروضة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣

يحدّد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحلّ محلّ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين.

يحدّد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) نموذجًا عامًا، يتم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتمّ تبسيط النموذج العام إذا تمّ استيفاء معايير معيّنة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط.

يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل صريح تكلفة عدم التيقن. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق.

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً

لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية التي تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين (تتمة) في يونيو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد هذا التاريخ. وفي الوقت نفسه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) التي تمدد تاريخ انتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في المعيار الدولي للتقارير المالية (٤) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد هذا التاريخ. يجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة. لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار لأول مرة، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.	١ يناير ٢٠٢٣

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) – السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء – تعريف التقديرات المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) لتعريف التقديرات المحاسبية على أنها "مبالغ نقدية في البيانات المالية تخضع لعدم التأكد من القياس".

تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك احتفظ مجلس معايير المحاسبة الدولية بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحًا لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢) الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية)	١ يناير ٢٠٢٣

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الذي يتطلب من المنشآت الإفصاح عن "سياساتها المحاسبية الجوهرية" بدلاً من "سياساتها المحاسبية الهامة" مع "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية". وتكون معلومات السياسات المحاسبية جوهرية إذا كان يمكن لها، مجتمعةً مع غيرها من المعلومات الواردة في بيانات المنشأة المالية، التأثير على القرارات المتّخذة من المستخدم الأساسي للبيانات المالية المعدّة لأغراض عامة بناءً على هذه البيانات.

وتمّ أيضاً تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، في ما يوضّح أنّ معلومات السياسة المحاسبية المرتبطة بالمعاملات أو الأحداث أو الظروف غير الجوهرية لا تُعتبر معلومات جوهرية ولا تستوجب الإفصاح عنها. وقد تُعتبر معلومات السياسة المحاسبية جوهرية نظراً لطبيعة المعاملات أو الأحداث أو الظروف ذات الصلة، حتى لو لم تكن المبالغ ذات الصلة جوهرية. إلاّ أنه لا يمكن اعتبار كافة معلومات السياسة المحاسبية المتّصلة بمعاملات أو أحداث أو ظروف جوهرية بحدّ ذاتها جوهرية.

٢.٣تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢.٢.٣المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التى تبدأ فى أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) – ضرائب الدخل – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة تقدم التعديلات استثناء آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم ومتساوية. اعتماداً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الاعتراف الأولي بموجود ومطلوب في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على المحاسبة أو على الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ ذلك عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من أصل حق استخدام يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في تاريخ بدء عقد الإيجار. تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في بداية أول فترة مقارنة معروضة أو بعدها. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة، تعترف المنشأة بما يلي: • موجود ضريبي مؤجل (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي: – حق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار – إيقاف التشغيل والترميم والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة • الأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١)– تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة تؤثر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) التي تم إصدارها في يناير ٢٠٢٠ فقط على عرض المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة في بيان المركز المالي وليس على مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود. توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، بتوضيح أن الحقوق موجودة في حالة الامتثال للتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقديم تعريف "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى التحويل إلى الطرف المقابل من النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الموجودات الأخرى أو الخدمات.	١ يناير ٢٠٢٣، يُسمح بالتطبيق المبكر
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) – بيع أو المساهمة بالموجودات من الشركة المستثمرة إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. تتعامل التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) مع المواقف التي تتضمن بيعاً أو مساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك. على وجه التحديد، تنص التعديلات على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تحتوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك تتم المحاسبة عليه باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر للشركة الأم فقط في حدود حصة المستثمرين غير ذات الصلة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (التي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك تتم المحاسبة عليه باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة في بيان الأرباح والخسائر للشركة الأم السابقة فقط إلى مدى مصالح المستثمرين غير ذات الصلة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك.	تاريخ سريان التطبيق غير مسمّى. التطبيق الاختياري متاح

٢.٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢.٢.٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء ما هو موضح في الفقرات السابقة، أي تأثير مادي في البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق الأولي.

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الاعتراف بالإيرادات

إيرادات رسوم مقابل خدمات تقدّم لفترة زمنية معينة

يتمّ إدراج إيرادات الرسوم المكتسبة مقابل تقديم خدمات لفترة زمنية على مدى تلك الفترة. يشمل ذلك رسوم الترخيص السنوية المكتسبة من المؤسسات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم.

إنّ إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات غير قابلة للاسترداد، وبالتالي يتمّ الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها.

غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية، تمتلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال صلاحية فرض غرامات مالية عندما ترى أن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد انتهك أحد المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في البند الأول من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة تنظيم مركز قطر للمال اتّباعها عند تحديد مبلغ الغرامة المالية المفروض لمثل هذه المخالفات، محدّدة في "البيان العام بالسياسات والإجراءات التنفيذية ٢٠١٢" الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. تتمّ المحاسبة عن الغرامات المالية عند قيامها بناء على التقييم المتّصل بالقيود الناشئة عن المقابل المتغيّر.

إيرادات الفوائد

يتمّ الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي.

اعتمادات مالية من الحكومة

يتمّ الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة تنظيم مركز قطر للمال ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتمّ تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدّمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدماً تحت بند "ذمم دائنة مستحقة" ويتمّ تدويرها إلى السنة التالية.

أثاث ومعدات

تُقاس بنود الأثاث والمعدّات بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

يتم الاعتراف بالاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدّرة للموجودات كالتالي:

أثاث وتجهيزات	٣ سنوات
معدّات مكتبية	٣ سنوات
تحسينات على الإيجار	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تتمّ رسملة المصاريف التي يتمّ تكبّدها في استبدال أحد مكوّنات بنود الأثاث والمعدّات التي تتمّ المحاسبة عنها بصفة مستقلّة ويتمّ شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتمّ رسملة المصاريف اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتمّ الاعتراف بجميع المصاريف الأخرى كمصاريف في بيان الدخل الشامل عند تكبّدها.

يتمّ شطب بند الأثاث والمعدات عند البيع أو عندما لا يتوقع من استخدامه أو التخلّص منه أي منافع اقتصادية مستقبلية. يتمّ تضمين أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الاعتراف الموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للموجودات) في بيان الدخل الشامل للسنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالموجودات.

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية وطرق استهلاك الأثاث والمعدّات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها مستقبلاً، إذا كان ذلك مناسباً.

موجودات غير ملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة شراء برامج الكمبيوتر وبرامج مطوّرة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل مبدئياً بالتكلفة. تتمّ رسملة التكاليف المرتبطة بتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط إذا كان تصميم البرامج ممكناً تقنياً ولدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجودات بصورة منفصلة وكان من الممكن أن تنتج تلك الموجودات منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

يتم تضمين فقط التكاليف التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى جعل الموجودات في حالة صالحة للعمل للاستخدام المقصود في القياس. تشمل هذه التكاليف جميع التكاليف المنسوبة مباشرة اللازمة لإنشاء الموجودات وإنتاجها وإعدادها لتكون قادرة على التشغيل بالطريقة التي تحدّدها الإدارة.

يتمّ تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتمّ إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة ثلاث سنوات، في ما عدا نظام الإفصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية وبرنامج مايكروسوفت داينامكس إيه إكس الذي يتم إطفاؤه على مدى خمس سنوات تبدأ من توفر الموجودات في الاستخدام المطلوب منه. يتمّ الاعتراف بهذا المصاريف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

تتمّ رسملة المصاريف اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمّنة في القائمة المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجودات غير ملموسة يمكن الاعتراف بها، يتمّ تحميل مصاريف التطوير على قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

يتمّ الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتمّ تكبدها فيها.

عقود الإيجار

تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الموجودات المحددة لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

٣ . أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هيئة التنظيم كمستأجر

تطبق هيئة تنظيم مركز قطر للمال نهجاً وحيداً للاعتراف والقياس في جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بمطلوبات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وحق استخدام الموجودات التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

١ . حق استخدام الموجودات

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بحق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توافر الموجودات الأساسية للاستخدام). يتمّ قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مطروحاً منها أي استهلاك متراكمة للانخفاض في القيمة، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشتمل تكلفة حق استخدام الموجودات على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في تاريخ البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة. يتمّ استهلاك حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات، أيّهما أقرب. والأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

مكاتب	٢	سنة
معدّات مكتبية	٣	سنوات
المركبات	٣	سنوات

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنقل إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتمّ احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات. يخضع حقّ استخدام الموجودات أيضاً لانخفاض القيمة.

٢ . مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بإدراج مطلوبات الإيجار المُقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعيّن إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقّة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتمّ الاعتراف بمدفوعات الإيجار المتغيّرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدّل كمصاريف (ما لم يتم تكبدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معدّل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تتمّ زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تمّ القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيّرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الموجودات الأساسية.

٣ . عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة

طبّقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإعفاء الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل، على العقود الخاصة بالمبنى (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على الاعتراف بعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة لإيجار المعدات المكتبية التي تعتبر ضئيلة القيمة (أي أقلّ من ٥,٠٠٠ دولار أمريكي). يتمّ إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تدنّي قيمة الموجودات غير المالية

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض قيمة أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد انخفاض قيمة أي موجودات، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الموجودات. يُحدّد المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات بالقيمة العادلة للموجودات ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل موجود بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل ملحوظ عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأي موجودات عن المبلغ الممكن استرداده، تعتبر الموجودات منخفضة القيمة ويتم تخفيضها إلى قيمتها الممكن استردادها. لقياس القيمة في حال الاستخدام، يتمّ خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالموجودات المعينة. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتمّ استخدام نموذج تقييم ملائم.

الموجودات المالية

التصنيف

تصنّف هيئة تنظيم مركز قطر للمال موجوداتها المالية استناداً إلى فئة القياس التالية:

- موجودات سيتمّ قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على معيارين:

- نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات
- وما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل "مدفوعات أصل الدين والفائدة (الربح) فقط" على المبلغ الأساسي المستحق ("معيار SSPI")

نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال للموجودات بغرض توليد التدفقات النقدية، بناء على هدفين محتملين. ويكون أوّلهما ما إذا كان هدف هيئة تنظيم مركز قطر للمال هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو ثانيهما جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. في حال عدم إمكانية تطبيق أي من هذين الغرضين (مثلاً إذا كان يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بغرض المتاجرة)، يتمّ تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتمّ قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها هيئة تنظيم مركز قطر للمال في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة موجودات الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وتقديم التقارير حوله إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيف يتمّ تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم تعويض المديرين.

مدفوعات أصل الدين والفائدة

إذا كان هدف نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن بيعها، تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل "مدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة (الربح) فقط" (فحص مدفوعات أصل الدين والفائدة).

اعتراف وقياس

تصنّف الموجودات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كما تُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال البنود الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال هيئة تنظيم مركز قطر للمال لإدارة هذه الموجودات. تقوم هيئة التنظيم مبدئياً بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

اعتراف وقياس (تتمة)

لغرض تصنيف وقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يجب أن تنشأ عنها زيادة في التدفقات النقدية التي تمثل "دفعات أصل الدين والفائدة فقط" مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات أصل الدين والفائدة فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة ويتم إجراؤه على مستوى الأداة.

يشير نموذج أعمال هيئة تنظيم مركز قطر للمال لإدارة الموجودات المالية إلى كيفية إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال لموجوداتها المالية بغرض توليد التدفقات النقدية. ويحدّد نموذج العمل ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كلاهما.

تدرج مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني محدد بموجب لائحة أو اتفاقية بالسوق (معاملات الطرق العادية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه هيئة التنظيم بشراء الموجودات أو بيعها.

قياس لاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتمّ تصنيف الموجودات المالية في أربع فئات:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مع إعادة تبويب الأرباح والخسائر المتراكمة (أدوات الدين)
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى بدون إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة عند استبعادها (أدوات حقوق الملكية)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

هذه الفئة هي الأكثر ملاءمة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. تقوم هيئة التنظيم بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- والشروط التعاقدية للموجودات المالية تؤدي في تواريخ محددة إلى زيادة التدفقات النقدية التي تكون عبارة عن مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الدخل الشامل عندما يتم استبعاد أو تعديل أو انخفاض قيمة الموجودات .

تشتمل الموجودات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال المدرجة بالتكلفة المطفأة على فوائد مدينة، وذمم مدينة أخرى، وغرامات مالية مدينة، ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة، وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) مبدئياً في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات
- أو قيام هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملاً وبدون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير، وإما (أ) أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنّها حوّلت السيطرة على الموجودات.

عندما تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في ترتيبات تمرير، تتأكد هيئة التنظيم ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى أي مدى. عندما لا تقوم هيئة التنظيم بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحوّل أو تحتفظ فعلياً بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحوّل السيطرة على الموجودات، يتمّ إدراج الموجودات بقدر استمرار ارتباط هيئة التنظيم بالموجودات. في تلك الحالة تدرج هيئة تنظيم مركز قطر للمال أيضاً مطلوبات مقابلة. يتمّ قياس الموجودات المحوّلة والمطلوبات المقابلة على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها هيئة تنظيم مركز قطر للمال .

يتمّ قياس الارتباط المستمرّ الذي يأخذ شكل ضمان بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو القيمة القصوى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب من هيئة تنظيم مركز قطر للمال سدادها، أيّهما أقل.

تدرج قيمة الموجودات المالية

تدرج هيئة تنظيم مركز قطر للمال مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال استلامها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

يتمّ الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مرحلتين: بالنسبة للتعرضات لمخاطر الائتمان التي لم تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ مخصصات للخسائر الائتمانية التي تنشأ من أحداث عدم الانتظام التي قد تكون محتملة خلال الأشهر الاثني عشر اللاحقة (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يجب تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل العمر المتبقي للتعرّض، بغضّ النظر عن توقيت (الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر).

تعتبر هيئة تنظيم مركز قطر للمال أحد الموجودات المالية في حالة عدم انتظام عند تأخر سداد استحقاق المدفوعات التعاقدية. ومع ذلك، ففي بعض الحالات قد تعتبر هيئة تنظيم مركز قطر للمال أيضاً الموجود المالي في حالة عدم انتظام عندما تشير معلومات داخلية أو خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل هيئة تنظيم مركز قطر للمال على المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل بدون القيام بأي تحسينات تحتفظ بها. يتمّ شطب أحد الموجودات المالية عندما لا يعود هناك احتمال معقول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

تصنّف المطلوبات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو قروض وسلف، أو ذمم دائنة، أو مشتقّات مصنّفة كأدوات تحوّط في معاملات تحوّط فعّالة، حسب الاقتضاء. تحدّد الهيئة تصنيف مطلوباتها المالية عند الاعتراف المبدئي.

تدرج جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلف والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة.

تشتمل المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال على مطلوبات إيجار تمويلي وذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالتالي:

ذمم تجارية دائنة مستحقات

نظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه المطلوبات، يتمّ تسجيل الذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تمّ الحصول عليها بدون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان مطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل جوهري في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للاعتراف بالمطلوبات الحالية واعتراف بالمطلوبات الجديدة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

يتمّ إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتمّ عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب إما في السداد على أساس الصافي أو الاعتراف بالموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد والبنود المماثلة للنقد على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد معلوم القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكوّن النقد والبنود المماثلة للنقد من أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال ١٢ شهراً أو أقل.

المخصصات

يتمّ الاعتراف بالمخصصات عندما (أ) يكون لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال التزام (قانوني أو حكمي) ناشئ عن حدث سابق، و(ب) تكون تكاليف تسوية الالتزام تستلزم تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات و(ج) يمكن قياسها بصورة موثوقة. عندما تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال أن يتمّ ردّ المخصص جزئياً أو كلياً، يتمّ الاعتراف بالسداد كموجودات منفصلة، ولكن فقط عندما يتم تأكيد السداد بشكل مبدئي. يتمّ عرض المصروفات المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل الشامل بعد خصم أي استردادات.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المخصصات (تتمة)

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتمّ خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالمطلوبات. عند استخدام الخصم، يتمّ الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين بهيئة التنظيم، انضمّت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

ويتوجّب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بنسبة ١٠٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتمّ الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الدخل الشامل.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدّم هيئة تنظيم مركز قطر للمال مكافآت نهاية الخدمة لموظّفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظف ومدة الخدمة، مع مراعاة إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٧. أما الحدّ الأقصى لعدد سنوات الخدمة المؤهلة فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بموجب هذه السياسة فهي ١٠ سنوات و٢٠ سنة للموظفين الوافدين والقطريين على التوالي. تستحقّ مكافآت نهاية الخدمة عند استقالة الموظف أو إنهاء خدمته. يتمّ استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

العملات الأجنبية

يتمّ تحويل المعاملات التي تتمّ بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات ضمن بيان الدخل الشامل.

٤. أثاث ومعدّات

	أثاث وتجهيزات	معدّات مكتبية	أعمال قيد التنفيذ	تحسينات مباني مستأجرة	الإجمالي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠٢١	٧٦١	١٧١	–	١,٠٠٠	١٩٣٢
إضافات خلال السنة	٢	٢٤	٤٤	–	٧٠
استبعاد / شطب خلال السنة	–	(١٤)	–	–	(١٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٦٣	١٨١	٤٤	١,٠٠٠	١,٩٨٨
إضافات خلال السنة	٤٠	١	–	–	٤١
استبعاد / شطب خلال السنة	(٧٠)	–	–	–	(٧٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧٣٣**	**١٨٢**	**٤٤**	**١,٠٠٠**	**١,٩٥٩**
الاستهلاك:					
في ١ يناير ٢٠٢١	٧٥٢	١٥٩	–	١,٠٠٠	١,٩١١
تكلفة للسنة	٨	١٢	–	--	٢٠
استبعاد / شطب خلال السنة	–	(١٤)	–	--	(١٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٦٠	١٥٧	–	١,٠٠٠	١,٩١٧
تكلفة للسنة	١٠	١٢	–	--	٢٢
استبعاد / شطب خلال السنة	(٧٠)	–	–	--	(٧٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧٠٠**	**١٦٩**	**–**	**١,٠٠٠**	**١,٨٦٩**
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣٣**	**١٣**	**٤٤**	**--**	**٩٠**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣	٢٤	٤٤	--	٧١

٤. الموجودات غير الملموسة

	برامج الكمبيوتر	تطوير البرامج	أعمال قيد التنفيذ	الإجمالي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٢١	٥٦١	٢,٦٧٧	٨١	٣,٣١٩
إضافات خلال السنة	٥٩	–	٣٥٨	٤١٧
شطب خلال السنة	–	–	(٥٩)	(٥٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٢٠	٢,٦٧٧	٣٨٠	٣,٦٧٧
إضافات خلال السنة	–	–	٩٦	٩٦
شطب خلال السنة	–	–	(٥٠)	(٥٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦٢٠**	**٢,٦٧٧**	**٤٢٦**	**٣,٧٢٣**
الإطفاء:				
في ١ يناير ٢٠٢١	٥٦١	٢,٥٥٢	--	٣,١١٣
تكلفة خلال السنة	١٩	٤١	--	٦٠
شطب خلال السنة	–	--	--	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٨٠	٢,٥٩٣	--	٣,١٧٣
تكلفة خلال السنة	٢٠	٤٢	--	٦٢
شطب خلال السنة	–	–	--	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦٠٠**	**٢,٦٣٥**	**--**	**٣,٢٣٥**
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢٠**	**٤٢**	**٤٢٦**	**٤٨٨**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٠	٨٤	٣٨٠	٥٠٤

٦. عقود الايجار

(أ) هيئة تنظيم مركز قطر للمال كمستأجر

تملك هيئة تنظيم مركز قطر للمال عقود إيجار للمكاتب ومعدّات المكاتب والمركبات المستخدمة في عملياتها. تبلغ مدة إيجار المساحات المكتبية سنة واحدة، وعادةً ما تكون مدّة إيجار المعدّات المكتبية والمركبات ثلاث سنوات.

في ما يلي بيان القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار الخاصة بهيئة التنظيم والحركة عليها خلال السنة:

حق استخدام موجودات	معدّات مكتبية	مساحة مكتبية	مركبات	الإجمالي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير ٢٠٢١	–	٢,٤٧٢	٥١	٢,٥٢٣
إضافات	٢٤٦	–	–	٢٤٦
مصاريف استهلاك	(٦٨)	(١,٥٦٢)	(٣٥)	(١,٦٦٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٧٨	٩١٠	١٦	١,١٠٤
إضافات	٨٣	١,٦١٤	٢٨	١,٧٢٥
مصاريف استهلاك	(١٠٢)	(١,٥٨٣)	(٣٣)	(١,٧١٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٥٩	٩٤١	١١	١,١١١

التزامات الإيجار	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير	١,١٤٤	٢,٥٥٣
إضافات	١,٧٢٥	٢٤٦
مصاريف فوائد	٤٥	٩٣
مدفوعات	(١,٧٨٦)	(١,٧٤٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,١٢٨	١,١٤٤

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
جزء متداول	١,٠٧٨	١,٠٤٤
جزء غير متداول	٥٠	١٠٠
	١,١٢٨	١,١١٤

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمصاريف الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بقيمة ٢٧٩ لف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٧٢ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ١٣).

٧. ذمم مدينة ومدفوعات مسبقة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة – متداول (إيضاح ١٥)	٤,١٥١	٢,٣١٢
فوائد مستحقّة	٣٨٠	١٠٥
مصاريف مدفوعة مقدماً	٤١٦	٣١٠
ذمم مدينة أخرى	٤٩	٢٣
	٤,٩٩٦	٢,٧٥٠

تمّ تصنيف المبالغ المستحقّة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
جزء متداول	٤,١٥١	٢,٣١٢
جزء غير متداول	٧,٣١٦	٦,١١٤
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة* (إيضاح ١٥)	١١,٤٦٧	٨,٤٢٦

* ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٧، قرّرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بالمطلوبات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين في البيانات المالية. بلغ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ٧,٣١٦ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بما فيها ٤٥ ألف دولار أمريكي متعلقة بالموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠٢١: ٦,١١٤ ألف دولار أمريكي). تمّ الاعتراف بنفس المبلغ كذمم مدينة من وزارة المالية ومصرف قطر المركزي على التوالي بناءً على كتاب تأكيد مستلم لتعويض هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة.

٨. النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٦,٨٤٣	٦,٩٨٠
ودائع قصيرة الأجل*	٣١,٤٩٨	٢٩,٢١٢
النقد وما يعادله وفقاً لبيان التدفقات النقدية	٣٨,٣٤١	٣٦,١٩٢
ناقص: مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع القصيرة الأجل	(٨٣)	(٧٦)
النقد وما يعادله وفقاً لبيان المركز المالي	٣٨,٢٥٨	٣٦,١١٦

* وهي تعتبر الودائع لدى البنوك المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وبسعر فائدة يبلغ ٥.٥٠٪ (٢٠٢١: ١.٩٥٪).

٨. النقد وما يعادله (تتمة)

كانت الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل كالتالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٧٦	٧٣
تكلفة للسنة	٧	٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٨٣	٧٦

٩. حقوق الملكية

بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥، "يجوز الاحتفاظ بأي فوائض في الدخل (سواء كانت مدرجة في الموازنة أم لا) من قبل هيئة التنظيم أو إعادتها إلى الدولة حسبما تقرر هيئة التنظيم".

ينص البند ٦ من الجدول ١ من أنظمة الخدمات المالية على أنه "يجوز أيضًا تطبيق أي فوائض في الدخل على النفقات لسداد أي مديونية تتكبدها هيئة التنظيم أو لإنشاء احتياطي عام واحتياطيات أخرى قد تراها هيئة التنظيم مناسبة بشكل معقول".

الاحتياطي العام

تماشيًا مع الأحكام المذكورة أعلاه، وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٢٢ مارس ٢٠٢٣، على تحويل ٢،٤٦٩ ألف دولار أمريكي (٢٠٢١: لا شيء) من الفائض المحتفظ به إلى الاحتياطي العام.

١٠. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

في ما يلي الحركة في المخصّص المدرج في بيان المركز المالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٦,١١٤	٤,٨٤٠
المخصّص المكوّن للسنة (إيضاح (أ))	١,٦٩٦	١,٥٥٢
المنافع المدفوعة خلال السنة	(٤٩٤)	(٢٧٨)
منافع دائنة للموظفين المستقيلين (إيضاح ١١)	(١٢٤)	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٧,١٩٢	٦,١١٤

إيضاح (أ)

يتضمن مخصص السنة مبلغ ١٢ ألف دولار أمريكي مستحق للموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("NAMLC") ويتم تصنيفه ضمن المبالغ المستحقة على مصرف قطر المركزي (٢٠٢١: ١٧ ألف دولار أمريكي).

١١. ذمم دائنة ومستحقات

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم دائنة	٦٤٩	٣٩٢
مصاريف مستحقة	٤,٩١٩	٤,٦٣٠
مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)	٢,٨٦٢	١,٧٨٥
رسوم مستلمة مقدماً	١,٣٠٢	١,١١٢
منافع دائنة للموظفين المستقيلين (إيضاح ١٠)	١٢٤	-
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	٤١	٤٥
	٩,٨٩٧	٧,٩٦٤

١٢. غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية المتّبعة في المركز، تتمتع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بسلطة فرض غرامات مالية حيثما يتراءى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عنها في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية.

فرضت هيئة التنظيم غرامات مالية ورسوماً أخرى ذات صلة على بعض الشركات والأفراد المعينين، منها ٧٨،٨٩٥ الف دولار أمريكي عالقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ستعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالغرامة المالية (والإيرادات ذات الصلة) كإيرادات عند معالجة المعوقات التي تحول دون ذلك، انظر الإيضاحين ٣.٣ و ١٩ (تحت عنوان "المقابل المتغير"). وفي هذا الصدد، أقرّت هيئة التنظيم عدم الاعتراف بأي مبلغ خلال السنة (٢٠٢١: ٢٤١ ألف دولار أمريكي) في بيان الدخل الشامل.

١٣. المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
إيجار	٢٧٩	١٧٢
أتعاب استشارية ومهنية	٢,٠٤٦	١,٢٧٨
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح ٥)	٦٢	٦٠
استهلاك حق استخدام موجودات (إيضاح ٦)	١,٧١٩	١,٦٦٥
استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح ٤)	٢٢	٢٠
مصاريف أخرى	٨٦٨	٨١٣
	٤,٩٩٦	٤,٠٠٨

١٤. الالتزامات

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التزامات الإيجارات غير القابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	١٧٣	١٥٨
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-
	١٧٣	١٥٨
التزامات خدمات غير قابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	٢,٢٧٠	١,٩٥٤
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	٨٧	٢٣٩
	٢,٣٥٧	٢,١٩٣

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بإدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والجهات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	أرصدة مدينة	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
وزارة المالية *(إيضاح (أ))*	١١,٠٤٩	٨,١٢٥
مصرف قطر المركزي	٩٠	٩٦
هيئة قطر للأسواق المالية	١٩٤	١٨١
مكتب رئيس الوزراء	١٣٤	٢٤
	١١,٤٦٧	٨,٤٢٦

	أرصدة دائنة	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر للمال (إيضاح (١١))	٤١	٤٥

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

في ما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة	**٤٢,١٥٦**	٣٨,٤٢٧
خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر للمال	**٢,٠٧٣**	١,٩٤٠
خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة	**١,٠٥٧**	٨٦٣
رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	**٢,٢٢٥**	٢,٨٨٣

إيضاح (أ):

تشمل المبالغ المستحقة من وزارة المالية ٣,٥٧٩ ألف دولار أمريكي (٢٠٢١: ١,٨١١ ألف دولار أمريكي) تتعلق بدفع رواتب ومصاريف أخرى تتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مكافآت موظفي الإدارة العُليا

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والمدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للشؤون المالية. تتضمن المكافأة لكبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
منافع قصيرة الأجل	**٥,١٨٠**	٤,٧٩٧

١٦. الحركة في مخصص الخسائر

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير	**٧٦**	٧٣
مخصص على ودائع قصيرة الأجل	**٧**	٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٨٣**	٧٦

١٧. إدارة المخاطر المالية

تتكوّن المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات إيجار. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم فوائد مستحقة وذمم مدينة أخرى وغرامات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطرف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل، وتنشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تتعرّض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تمّ وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال لتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تتمّ مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يقدّم هذا الإيضاح معلومات حول تعرّض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتمّ إدراج إيضاحات كمّية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيّرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرّض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلّبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيّرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرّض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث إن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدّلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيّرات الأخرى ثابتة، حيث إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيّرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

١٧. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرّض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحدّ الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل	٣٨,٣٢٦	٣٦,١٩٢
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	١١,٤٦٧	٨,٤٢٦
فوائد مستحقة	٣٧٧	١٠٥
ذمم مدينة أخرى	١١٦	٢٣
	٥٠,٢٨٦	٤٤,٧٤٦

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، حيث إن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك وأطراف مقابلة ذات سمعة جيدة للغاية.

القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هو دالة على احتمال التعثر، والخسارة في ظل التعثر (أي حجم الخسارة في حالة وجود تعثر) والتعرض عند التعثر. يعتمد تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد على البيانات التاريخية المعدّلة بواسطة المعلومات التطلّعية.

بالنسبة للتعرض عند التعثر، لناحية الموجودات المالية، يتمّ تمثيل ذلك من خلال إجمالي القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ التقرير، جنبًا إلى جنب مع أي مبالغ إضافية يُتوقع سحبها في المستقبل من خلال تاريخ التخلف عن السداد المحدد بناءً على الاتجاه التاريخي، وفهم هيئة التنظيم للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية، يتمّ تقدير خسارة الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لهيئة التنظيم وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

طبقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع لأجل. احتسبت هيئة تنظيم مركز قطر للمال أية خسائر ائتمانية متوقعة على الغرامات والذمم المدينة الأخرى بناء على منهج عام مبسّط بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، باستخدام النهج العام المبسط . تمّ تكوين مخصّص للخسائر الائتمانية المتوقعة من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ ٧ آلاف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٣ آلاف دولار أمريكي).

١٧. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكّن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتمّ سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحدّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إنّ شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخّص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٦٤٧	٦٤٧	٦٤٧	-
مطلوبات الإيجار	١,١٢٨	١,١٤٤	١,٠٩٣	٥١
الإجمالي	١,٧٧٥	١,٧٩١	١,٧٤٠	٥١

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واقل من خمس سنوات
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	--
مطلوبات الإيجار	١,١٤٤	١,١٤٩	١,٠٤٤	١٠٠
الإجمالي	١,٥٣٦	١,٥٤١	١,٤٣٦	١٠٠

١٨. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية. ليس لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. ولا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٩. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن تستخدم الإدارة أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحقّقة في البيانات المالية وبعض الافصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

١٩. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات وحق استخدام الموجودات

تحدّد إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدّات لاحتساب الاستهلاك. يتمّ التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقّع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتمّ تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتمّ تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتمّ تمديد عقد الإيجار (أو لم يتمّ إنهاؤه). لم يتمّ تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في التزامات الإيجار لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتمّ تمديدها (أو عدم إنهاؤها).

تتمّ مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

عقود الإيجار – تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن لهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن تحدّد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس مطلوبات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعيّن على هيئة تنظيم مركز قطر للمال دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، أموال لازمة للحصول على الموجودات ذي قيمة مماثلة لحق استخدام الموجودات في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك يعكس سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي "المبلغ الذي يتعيّن على هيئة التنظيم دفعه"، وهو ما يتطلب ممارسة تقديرات في غياب الأسعار الملحوظة. تقوم هيئة التنظيم بتقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لموجودات المرحلة الأولى، أو موجودات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة لموجودات المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. تنتقل الموجودات إلى المرحلة الثانية عندما تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدّد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ما يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بموجودات ما قد زادت بشكل كبير، تأخذ هيئة التنظيم في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والداعمة المستقبلية.

١٩. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

يتمّ تعديل معدّلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة الشركات على تسوية الذمم المدينة. حدّدت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر ليكون العامل الأكثر صلة، وبالتالي تعدّل معدّلات الخسارة التاريخية بناءً على التغيرات المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي. اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمخصّص خسارة قدره ٧ آلاف دولار أمريكي (٢٠٢١: ٣ الآف دولار أمريكي) مقابل جميع الموجودات المالية.

حساب مخصّص الخسائر

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معلومات استشرافية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للدوافع الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديرات لاحتساب معدلات الخسارة.

إنّ الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقّع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة.

المقابل المتغيّر

إنّ المبالغ المتعلّقة بالعقوبات المالية مستمدّة من إجراءات الإنفاذ التي اتّخذتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضد الشركات التي تشرف عليها في قضايا عدم الامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها (انظر إيضاح ٣.٣). يتضمّن استرداد الغرامات المالية (والإيرادات ذات الصلة) شكوكاً تتعلّق بالمبلغ (الذي يمكن استئنافه أمام محكمة تنظيم مركز قطر للمال) وتوقيت استلام الدفع، والذي قد يتضمن بناءً على الخبرة رفع دعوى قضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً لإنهائها. تختلف العوامل المؤثرة في استرداد الغرامة المالية (والدخل المرتبط بها) لكلّ حالة وحلّ القيود خارج عن سيطرة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وفقًا لذلك، يتمّ الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة عند حلّ القيود.